HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

دون منفذ:
حالة الطوارئ الصحية في ظل الهشاشة الاجتماعية :
احتدام التفاوتات و استفحال الإقصاء.

بقلم الصحفي رضا زيرك.
و ترجمته ريم نزهي

ماي2020

دون منفذ:
حالة الطوارئ الصحية في ظل الهشاشة الاجتماعية :
احتدام التفاوتات و استفحال الإقصاء.

عن الصحفي:

يعمل رضى زيرك صحفيا مستقلا حيث استهل مشواره الصحفي مع صحيفة تيل كيل سنة **2013** ثم انضم لهيئة تحرير **Médias24** لينتقل بعدها لصحيفة **Huffington Post** كما عمل أيضا مع **Associated press** و **Middle East Eye** و كذلك **Orient XXI**.

توطئة

خلفت حالة الطوارئ الصحية بالمغرب آثارا متفاوتة على مستوى البنية الاجتماعية. فبين عشية و ضحاها، وجد المهاجر.ون/ات، الذين طالما عانوا من التهميش و التشرد، أنفسهم دون دخل و مقصيّين من مبادرات التضامن و التكافل الإنسانية التي كانت تمكنهم من الصمود؛ أما العمال المياومون الذي لم يتم حظر أنشطتهم فقد ظلوا محصورين في تحركاتهم ومقيدين بأوقات عمل محدودة؛ بينما لم يعد لذوي الاحتياجات الخاصة أي فرصة للتنقل، فيما تم الحجر على المشردين في مراكز إيواء مؤقتة يصعب عليهم الخروج منها للاسترزاق وذلك باعتبارهم الأكثر عرضة للعدوى. أما بالنسبة للأحياء الفقيرة فقد حصرت الضوابط الجديدة لاستغلال الفضاء العام في الأنشطة الاقتصادية ـ التجارة والخدمات – وكذا أماكن التبضع، فيما تم غلق بعض الأسواق وخفض عدد مستخدمي البعض الآخر.

لا تحظى هذه الفئات المهمشة بأي تمثلا تحظى هذه الفئات المهمشة بأي تمثيل سياسي أو إعلامي إلا بشكل فضفاض وعبارات عامة ولا تطرح قضاياها إلا ارتباطا ببعض المشاكل والمطالب العامة. فهي لا تزال محرومة من التمثيلية ودعم وسائل الإعلام والنقابات وبالكاد استفادت من بعض المبادرات الجمعوية المناصرة لهم التي تبدو مطالبها إزاءهم خافتة خلال حالة الطوارئ الصحية.

أثرت التدابير الصحية المستحدثة، بشكل كبير على الفئات الاجتماعية الهشة، التي تعتمد على الفضاء الخارجي لكسب قوتها اليومي، مما زاد من استفحال العنف الجسدي والمعنوي والرمزي الممارس على الجماعات والأفراد الضعيفة، خاصة النساء منهم حيث عرف العنف الزوجي ارتفاعا ملحوظا بسبب الحجر، لتجد النساء أنفسهن مثقلات الكاهل نفسيا وماديا، بسبب المهام المنزلية التي لا توزع بشكل عادل. وتبقى العاملات الموسميات وعاملات الوحدات الصناعية هن الأكثر عرضة للمخاطر الصحية بل أيضا لانتهاكات قانون الشغل.

الباقون خارج البيت

«هذا لا يغير شيئا بالنسبة لنا». منذ بضعة أسابيع، تم تسليط الأضواء على عمال وعاملات النظافة والتوصيل وأمناء وأمينات الصناديق والأطباء وكل فرد يزاول نشاطا حيويا، لتجد هذه الفئة نفسها وسط ضجة إعلامية ومحور امتنان شعبي. إذ تم تصويرهم كأبطال وخصصت لهم عدة ريورتاجات، كما تزايد عدد منشورات الامتنان والعرفان على مواقع التواصل الاجتماعي بل ورسمت لهم العديد من الجداريات في الساحات العامة داخل الأحياء تمجد أعمالهم وتجسد أشخاصا منهمكين في وظائفهم بنظرات ثابتة تخلو من الخوف. « لكن هذا لا يغير شيئا بالنسبة لنا » هذا ما أكده محمد (اسم مستعار) وهو عامل نظافة مؤقت بالدار البيضاء تعتريه بعض التخوفات هو الآخر.

وقد وافق بعدما أن اتصلنا به خلال الأسابيع الماضية على سرد واقعه اليومي خلال حالة الطوارئ الصحية. هذا وانكبت مجموعة من المنابر الإعلامية المكتوبة منها والمرئية على موضوع عمال النظافة ليتعرف جمهور وسائل الإعلام على معيشهم ومشاكلهم دون جدوى « فالوضعية لم تتغير». إذ أكد مشتكيا: «لوازم الوقاية رديئة الجودة ولا نتوفر إلا على أرخص الكمامات المعروضة في السوق » ثم أضاف مستنكرا: « نظرا لطبيعة عملنا، كان على المسؤول بذل جهد أكبر لتوفير معدات الوقاية ».

Crédit : Yassine Toumi

في بداية الجائحة، أحس عمال النظافة بالفخر حيال الاعتراف بالجميل الذي لاقوه، ليتحول إلى موضع استخفاف واستياء في صفوف العاملين. أكد خالد، عامل نظافة أن: "هذا لم يغير شيئا من معيشنا اليومي. الله وحده يحمينا، لا نتوفر على تعقيم مطابق للمعايير الجاري بها العمل، ولا نتوفر على أي حماية أو تغطية صحية."

تعيش فئة كبيرة من ممتهن.ي/ات المهن الحيوية وضعا حرجا فهم معرضون لخطر الإصابة مقابل أجور متدنية. وقد أدى غياب المراقبة بأماكن العمل لخرق القوانين والضوابط والتدابير الجاري بها العمل، فعمال النظافة ليسوا الوحيدين الذين يعانون من هذه الوضعية، فقد تم اكتشاف مجموعة من البؤر الوبائية بمصانع في كل من الدار البيضاء وطنجة والعرائش". حيث أكد الكاتب العام للكونفدرالية العامة للشغل عبد العالي اكميرة متأسفا: " للأسف مفتشية الشغل لا تعمل ميدانيا خلال فترة الطوارئ الصحية"، وأضاف مطالبا:" إذا كان من الواجب على العمال والعاملات العمل فنطالب الحكومة بأن تفرض على الأقل احترام الضوابط الصحية والوقائية الرامية لحماية حياتهم وتطبيقها بحزم."

بين جميع المصانع التي تم العثور فيها على بؤر وبائية، يوجد مصنع واحد على الأقل أغلبية العمال فيه نساء. لقد طالبن بإغلاق المصنع، إلا أن الإدارة رفضت. في هذا الصدد تقول عالمة الجغرافيا شادية عرب مؤلفة كتاب

dames de fraises, doigts de fée: les » invisibles de la migation saisonniére « marocaine

« يعتبر عدم إغلاق مصنع تم الكشف فيه عن حالة كوفيد ردا قاسيا لهؤلاء النساء، ويعتبر طلب النساء بإغلاق المصنع قرارا شجاعا يحسب لهن. فرغم أنهن نساء يعشن في أوضاع معوزة وفي أمسّ الحاجة للعمل، إلا أنهن واعيات

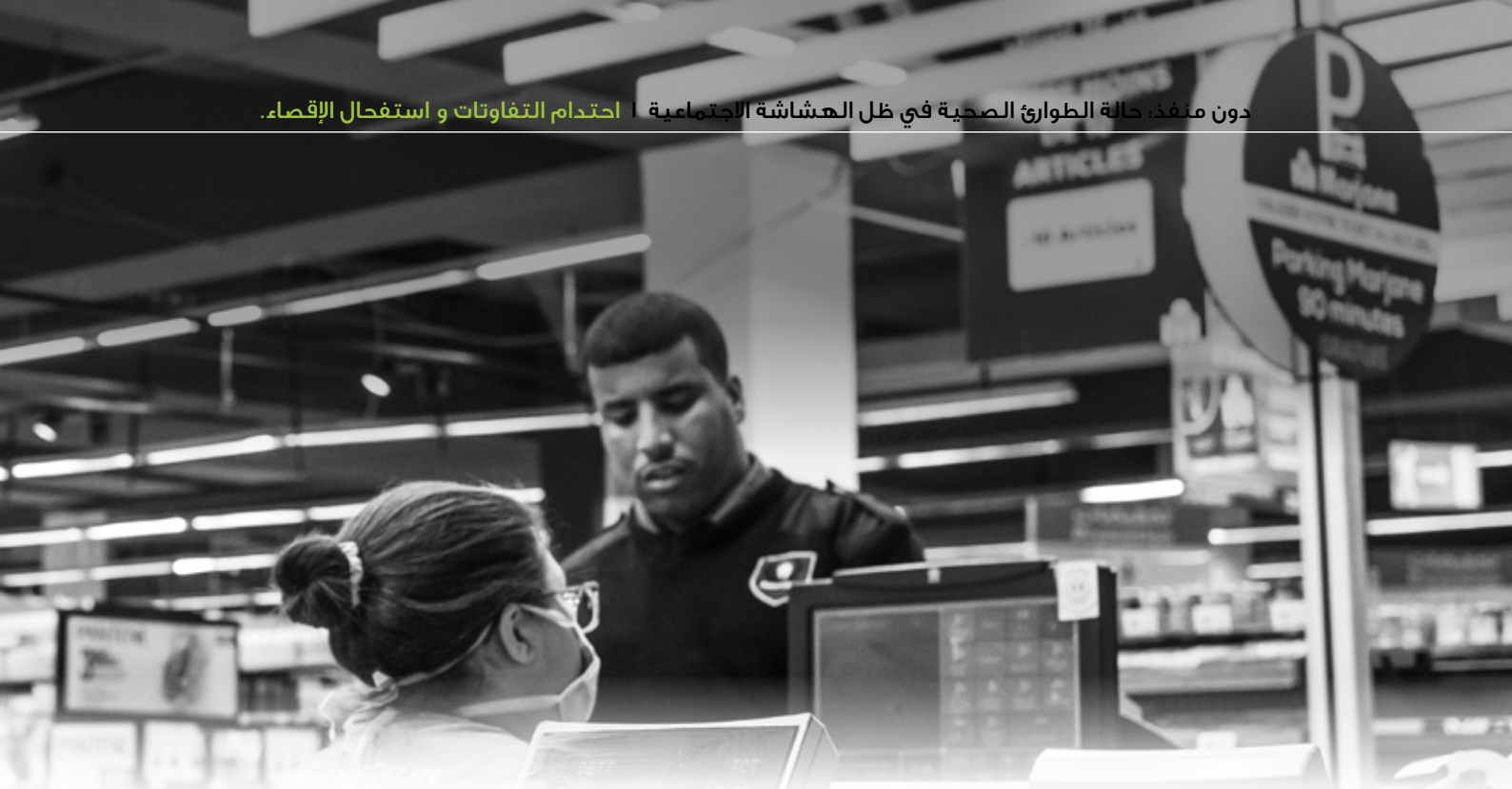

Crédit : Yassine Toumi

باحتمال الوفاة إثر هذا الوباء. كانت لهن الجرأة. إلا أن طلب الإغلاق قوبل بالرفض. يبدي لنا هذا التصرف لمحة عن القيمة التي يعطونها لحياة هؤلاء النساء. ونرى من خلال ذلك أن الأرواح ليست متساوية وأننا لسنا على قدم المساواة إزاء إجراءات الحجر الصحي والتنقل إلى العمل».

بالمغرب، تفضل المصانع والقطاعات الصناعية ذات طبيعة العمل المتعبة الأطقم ذات الأغلبية النسائية. غالبا ما يكون هذا الخيار القائم على أساس النوع مبنيا على عامل التبعية ويقوم على الصورة المثالية للعاملة الأنثى الخاضعة والمسالمة كما يتم استغلال وضعيتهن الهشة من قبل المشغل.

كما تقول الباحثة في الجغرافيا: « هؤلاء النساء في حاجة ملحّة لعمل يمكنهن من كسب قوتهن على الأقل. لهذا فهن مضطرات لالتزام الصمت وعدم الحديث عن أوضاع العمل المزرية والعنف الذي يتعرضن له. يرجع كونهن أكثر انصياعا وأكثر مرونة وأكثر تحملا للأعمال المرهقة إلى أوضاعهن المزرية. كما أنهن يفتقرن للتنظيم والعمل النقابي، فهن يخفن من الاحتجاج أو تشكيل معارضة. وغالبا ما يكون المشغل ذكرا لتكون بذلك علاقة الهيمنة والتمييز مزدوجة؛ على مستوى الطبقة الاجتماعية وعلى مستوى الجنس. ما يعني إمكانية التعامل معهن بقسوة أكثر مما يعامل الذكور ».

تعطي شادية عرب والتي تهتم في أعمالها بقضايا الهجرة وتشغيل النساء وعلاقات الهيمنة الجنسانية، لمحة تشخيصية للنساء العاملات والعاملات الموسميات: « في أغلب الأحيان، يتعلق الأمر بنساء فقيرات ومعدمات، يجب عليهن الخروج للبحث عن عمل لتلبية متطلباتهن العائلية. اتضح من خلال الاستطلاعات التي قمت بها مع العاملات الموسميات المغربيات بإسبانيا أنهن ينحدرن من أوساط فقيرة، وأن معظمهن لم يتممن الدراسة أو غير متمدرسات بالمرة، والكثير منهن يعشن حالات عائلية استثنائية ومعقدة. وكثيرا ما نجد حالات اجتماعية

لنساء عزّل يعشن مع أبنائهن (أرامل ومطلقات نادرا ما نجد العازبات) ». فحسب المختصة في علم الجغرافيا، غالبا « ما يكون الطلاق أو وفاة الزوج سببا في الحالة المزرية التي تعيشها هؤلاء النساء، ليكون الفقر الاقتصادي والاجتماعي بذلك، الدافع وراء اشتغالهن مهما كان الأجر الذي يتقاضينه، من أجل تلبية متطلبات عائلاتهن».

نشرت مجموعة « نساء شابات من أجل الديمقراطية»، مجموعة من المقاطع المصورة التي تنقل الظروف المزرية التي تعيشها النساء العاملات في القطاع الفلاحي المغربي خلال جائحة كورونا. عبرت ابتسام : « نحن لا نتوفر على ضمان اجتماعي، و لا نتوفر على أي شيء، يصعد 20 شخصا في شاحنة صغيرة، ونبقى مزدحمين» وأضافت مؤكدة : « إذا متّ فسيعاملونك كحيوان مات أمامهم ». هذا وتؤكد أسماء من جهتها: « نعمل من الخامسة صباحا إلى الخامسة مساء دون أي تغطية صحية». لتضيف مستنكرة: « إننا نتعرض للعنف ولانتهاك كرامتنا لأتفه الأسباب.»

غالبا ما تتعرض هؤلاء النساء لجميع أشكال العنف، كما توضح شادية عرب: « تعاني هؤلاء النساء من العنف الاقتصادي، فهن أقل أجرا من الرجال. كما تعانين من عدة انتهاكات أخرى في حقهم، فقط لأنهن نساء. وأريد أن أشير بصفة خاصة إلى العنف الجنسي والصفقة المذلة التي يمنح بموجبها المشغل عملا وأجرة مقابل خدمة جنسية. كما تعاني النساء من شكل آخر من أشكال العنف والمتمثل في سوء المعاملة وظروف العمل المزرية، ووسائل النقل غير الملائمة. وتجد هؤلاء النساء أنفسهن مضطرات للسكوت عن هذا الاستغلال والانتهاكات للحفاظ على عملهن. باختصار، تتعرض هؤلاء النساء لمختلف أشكال العنف بما فيه الاقتصادي والاجتماعي بل أيضا السياسي والرمزي».

لا مكان للجوء إليه

يواجه سكان كيش الوداية جميع أنواع العنف الأربعة المذكورة. فمن الصعب التكلم عن حالة الطوارئ الصحية أو عن حجر الصحي. إذ تؤكد إحدى قاطنات المنطقة : « عن أي حالة طوارئ صحية تتكلمون ؟ أين تريدون منا أن نطبق الحجر؟ فنحن نعيش تحت خيام من البلاستيك ».

بعد هدم دوار اولاد دليم سنة 2014، بقيت 17 عائلة على أراضيها تحت أسقف مؤقتة و في حالة مزرية، في انتظار عملية إعادة الإسكان التي طال انتظارها. فقد تم إقصائهم قبل 6 سنوات من برنامج توزيع المساكن بسبب رفضهم للتعويضات الضئيلة المقدمة لهم، ويعيشون الآن في خيام منصوبة مكان الدوار المهدوم. «في انتظار الموت أو التوصل إلى حل، سنظل هنا في أعشاشنا. »

تعتبر هذه « الأعشاش » (بيوت عشوائية) الذي يعتمد في بناءها على مختلف أنواع الخردة، إحدى الطفيليات التي ما انفكت تتكاثر في جميع أنحاء المغرب و تمثل حداثة البلد المتفاوتة و المشوهة: حيث يمكننا رؤية ألواح خشبية يتم استعمالها كحواجز، والتي يحمل البعض منها علامات تؤكد استعمالها في الماضي القريب كصناديق للسلع؛ أما بالنسبة للسقف فغالبا ما يكون عبارة عن غلاف بلاستيكي سميك أو الملصقات الإعلانية لبرامج تلفزيونية تعود للأعوام الماضية. ثم نجد طبقات من الورق الكرتوني أو قطع أقمشة موزعة عموديا وأفقيا تسد الثغرات في الحواجز الخشبية. ويتم تثبيت المأوى بالطوب والحجر الضخم للصمود في وجه الرياح.

وفي فصل الشتاء، يعطي الخشب الرطب بعضا من البرودة لتصبح درجة الحرارة باردة جدا. أما في فصل الصيف فتلهب أشعة الشمس الغطاء البلاستيكي لتشتد بذلك درجة الحرارة في الداخل. يعيش السكان في معاناة بسبب الاكتظاظ والحر الخانق، كما تؤكد إحدى القاطنات: « تهاجمنا الجرذان وتأكل المصَّاصة البلاستيكية لأحد الرضّع». فيما أكدت إحدى ساكنات الدوار: « كيف ستكون حياة هذا الطفل الذي ولد في خيمة والذي خطى خطواته الأولى في الشارع، وسط حركة السيارات؟»

في كل يوم، يقوم مجموعة من الأطباء و الإعلاميين خلال جميع النشرات الإخبارية، بتقديم مجموعة من النصائح المتعلقة بالوقاية من فيروس كورونا، كما تقدم إرشادات متعلقة بكيفية ومدة ووتيرة غسل اليدين. إلا أنه هنا في كيش الوداية حيث تغيب أبسط المرافق الصحية، لا يمكن اعتبار هذه الإرشادات إلا مستحيلة. فأقرب مورد للماء هو عبارة عن صنبور إطفاء الحرائق، تمت تهيأته لاستعماله كصنبور مرتجل، وعند حلول الليل، يستضيئون

Crédit: Yassine Toumi

بضوء الشمع؛ تردف إحدى الساكنات ساخرة: «كيف يخبروننا أن أبنائنا سيدرسون عن بعد بينما لا نتوفر على الكهرباء والأنترنت.» أما بالنسبة للمؤن، فنقطة التبضع الوحيدة الموجودة في الأرجاء عبارة عن دكان « حيث الأثمنة غير محددة بل مقدرة فحسب ولهذا يتم بيعها بسعر باهظ ».

منذ بضعة أيام، قام أحد شباب الدوار بنصب كشك مؤقت لبيع الخضر. فبعد تخطيه لسن الثلاثين ومروره بسبع سنوات من البطالة، كان الشاب يأمل النجاح في مشروعه من خلال تزويد العائلات بالخضر خلال حالة الطوارئ الصحية « إلا أن السلطات قامت بهدم مشروعه ». و تعرب إحدى النساء غاضبة « إنه ابني، و يعمل حين تتاح له الفرصة، فقد سبق له أن زاول بعض الأعمال اليومية كحارس سيارات و بعض المهن الأخرى» لتضيف متأسفة « أما الآن مع حالة الطوارئ الصحية فلم يعد هناك أي شيء ». تجد الأم التي تعمل بإحدى الحمامات، صعوبة لتلبية جميع الحاجيات « خاصة وأن ابنها يدخن ويحتاج المال.» « لقد هدموا منازلنا و متاجرنا، فماذا يريدون منا ؟» تضيف المرأة.

خصصت الحكومة المغربية بداية شهر أبريل مجموعة من المساعدات لفائدة الأسر الناشطة في القطاع غير المهيكل و التي بقيت دون دخل قار خلال فترة الطوارئ الصحية. يمنح هذا الصندوق مساعدات تقدر ب800 درهم بالنسبة للعازبين والعازبات والأزواج بدون أطفال، و1200 درهم بالنسبة للأسر المكونة من أربع أشخاص فما فوق. و نذكر أن هذه المساعدات ممولة من لدن صندوق خاص تم إنشائه لهذا الغرض و الذي يدير التبرعات العمومية والخاصة لتدبير جائحة كورونا.

حين حاول سكان كيش الوداية الاستفادة من هذه الإعانات اصطدموا بواقع وضعهم الحرج، فهم غير مدرجين بالسجلات الإدارية. حيث توضح إحدى الساكنات: «حينما نحاول إدخال معلوماتنا الشخصية على المنصة المخصصة، نتلقى جوابا مفاده أن معلومات البطاقة الوطنية للتعريف غير صحيحة، نظرا لأن دوار اولاد دليم مذكور في العنوان و أن هذا الدوار تم محوه من الخرائط الإدارية».

حسب بحث قامت به المندوبية السامية للتخطيط خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 23 إبريل؛ فقط 12.9% من الأسر المعيشية المسجلة براميد هي من استفادت من الدعم .و تجد 60% من الأسر الذي فقد أحد أفرادها عمله، صعوبة في الاستفادة من الدعم، سواء كان مسجلا بصندوق الضمان الاجتماعي أو لا. فيما أكد 59% منهم أنهم مسجلون، لكنهم لم يستفيدوا من الدعم.

وجد سكان كيش الوداية صعوبة في الاستفادة من أبسط الخدمات، حيث رفضت السلطات منحهم رخص التنقل الاستثنائية؛ وفي هذا الصدد تؤكد إحدى المحاورات: « أخبرنا المقدم أن عليه مراقبتنا، و أنه كلف خصيصا بهذه المهمة ».

فيما أكدت ساكنة أخرى: «لسنا مدرجين ضمن ساكنة مقاطعة حينا، و المقدم لا يعترف بنا، نحن لا نعرف الآن الجهة المسؤولة عنا.» لتضيف ساكنة أخرى: «لسنا محرومين فقط من المساعدات، بل أيضا من وطننا، فمعظمنا لا يتوفر على البطاقة الوطنية للتعريف والدولة لا تعترف بنا ولا يمكننا حتى الولوج للمشفى»، مؤكدة: « لم يبق لهم إلا جلب جرافة و دفننا أحياء. لم أعد أعرف من نحن، هل نحن حقا مغاربة ؟»

تقول السوسيولوجية صوريا كحلاوي مخرجة وثائقي **landless moroccans** الذي ينقل معاناة الأسر التي تم ترحيلها من كيش الوداية، أنه « ينبغي الاهتمام بمشكل السكن ». مضيفة أننا « نهتم بمشكلة القطاع غير المهيكل ثم ننسى مشكل السكن الذي يعتبر عنصرا أساسيا. أعتقد أن ضرورة بقاء الناس في بيوتهم قد سلطت الضوء على الحق في سكن يضمن كرامة ساكنيه».

في الأحياء المكتظة ، يعيش الناس في ازدحام خانق حيث لا يمكنهم التعايش إلا ببعض الصبر إلى أن يتعودوا عليه. و قد غير الحجر الصحي من وتيرة البقاء في المنزل تغييرا عميقا، حيث كان أفراد بعض الأسر الكبيرة يدخلون للمنزل في أوقات مختلفة؛ فبعضهم ينام ليلا والبعض الآخر ينام صباحا كذلك بالنسبة للخروج فهم يتناوبون على دخول المنزل ويعتبرون المنزل مرقدا ليس إلا؛ غير أنهم وجدوا أنفسهم مرغمين على الجلوس بالمنزل طيلة اليوم كي يبدأ عندهم مسلسل جحيم الحجر الصحي.

أثارت صور لبعض الأحياء الشعبية التي لم تحترم تدابير الحجر الصحي الاستهجان و الغضب على مواقع التواصل الاجتماعي. وتقول صوريا كحلاوي أنه «حينما يكون محل السكن غير ملائم لعيش الإنسان، فمن الطبيعي أن يضطر الناس للخروج لاستنشاق بعض الهواء النقي أو للمشي. فلا يمكنهم أن يبقوا محبوسين، بل يمكن للحالات الاجتماعية أن تصبح أكثر تعقيدا.» و تضيف « إن عيش خمسة داخل غرفة واحدة لا يعتبر سكنا كريما.»

بالنسبة للباحثة السوسيولوجية « يمكن لفيروس كورونا أن يكون فرصة لإعادة النظر في التخطيط الحضري و في مشكلة السكن عموما.» يعتبر وقف عمليات هدم الأحياء العشوائية والمصادرات التي أطلقتها الحكومة فرصة لمراجعة مسألة الحق في الملكية و إدراجها في جدول الأعمال العام؛ كما يشكل مناسبة للمجتمع المدني إذا ما أراد المطالبة بإقرار الحق في الملكية للجميع ومراجعة قانون الملكية الخاصة الجاري به العمل و الذي لا يحمي الملكية الخاصة إلا في حالة خدمتها لمصالح كبار الملاك ».

الخروج رغم المخاطر

في منطقة كيش الوداية تم شل حركة السكان ووضعوا تحت رقابة السلطات المشددة إن لم نقل المزعجة؛ وفي الجانب آخر لا يملك البعض خيارا غير الخروج. في مراكش لا يتردد حسين ضعيف البصر والعاطل عن العمل، في خرق حالة الطوارئ الصحية للبحث عن لقمة عيشه، فإن لم يقم بذلك « لن يدق بابي أحد بابي ليعطيني التموين». حصل حسين على إجازة ثم تلقى تكوينا في تقنيات مونتاج الفيديوهات و اجتاز مباراة لتوظيف التقنيين ثلاث مرات إلا أنه لم يتم انتقاؤه. ويبقى الشارع مصدر رزقه الوحيد مع المئات من المكفوفين و ضعاف البصر الذين يخرجون بشكل يومي على أمل الحصول على لقمة عيش تسد رمقهم.

بالرباط، اعتاد مرتادو وسط المدينة على رؤية المكفوفين الذين يجوبون الشوارع و الأزقة الكبرى متأبطين عكاكيزهم ومناديلهم الورقية أو منكبين على زوايا المقاهي وقرب المطاعم وكل الأماكن الاجتماعية بالمدينة. غالبا ما يتم تجاهلهم، فهم يكتفون بالعيش على الدراهم القليلة الذي يتمكنون من جمعها في آخر اليوم.

يشترك جميعهم العيش في غرف بضواحي العاصمة و يستقلون الحافلة كل صباح للتنقل من سلا إلى وسط مدينة الرباط. تتكون سلعهم في غالب الأحيان والتي يشترونها بفضل التبرعات، من منتوجات خفيفة يسهل حملها كالمناديل الورقية وألعاب الأطفال إلخ... يمكنهم هذا النوع من التسول من تلبية حاجياتهم مع الاحتفاظ ببعض من كرامتهم. وحين توشك الشمس على الغروب يحزم الكل أمتعته، حين يختفي حتى ذاك النور القليل الذي يتشبثون به ويمنحهم القدرة على إدراك تفاصيل العالم مثلنا ينغمسون في ظلمة الليل الحالك.

صرح الحسين أنه « سواء في الرباط أو الدار البيضاء أو مراكش فنحن نعيش المعاناة نفسها، فرغم أننا حاصلون على ديبلومات، إلا أننا نعيش على بيع المناديل بالشارع » ثم يضيف « في ظروف الحجر الصحي، أصبح الأمر أكثر صعوبة، فلم يعد بإمكاننا الحصول على لقمة عيش ».

حسب وزارة التضامن، يوجد حوالي 150.000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمغرب حيث يعيش الكثير منهم في ربقة الفقر المدقع والحرمان. وقد أرسلت التنسيقية الوطنية للمكفوفين المعطلين حاملي الشهادات، في بداية حالة الطوارئ الصحية،

ثلاث مراسلات مستعجلة للحكومة؛ فباستثناء المنصة الالكترونية التي تمنح حصصا تربوية وبعض الرسائل التحسيسية، لم تضع وزارة التضامن لحد اليوم أي تدابير للرعاية. يصرح حسين « ألم يتساءلوا أولا إذا ما كان للمستفيدين ما يأكلون ؟ ». فالمساعدات المخصصة لأسر القطاع غير المهيكل لم تصل لمراكز الإيواء المؤقتة الثلاثين المأهولة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا ويمنح بعض المحسنين بعض المعاونات المالية التي يتم جمعها و توزيعها على المكفوفين و المكفوفات بكل من الرباط و الدار البيضاء و مراكش و أكادير؛ غير أنها لا تغطي الكل، فيضطر البعض للخروج للشارع.

يحفظ حسين الشارع و قوانينه عن ظهر قلب، « عليك أن تكون ذكيا و أن تغتنم الفرص » ويبقى شارع محمد السادس القريب من محطة القطار مكانه المفضل حيث يتحدث إلينا. يقول وهو يمسك في يده بتصريح الخروج الخاص به، أن أحسن الأوقات وأكثرها ازدهارا، هي تلك الساعتان بعد العصر أو آخر ساعتان في الصبيحة « حينها تكثر الحركة ».

« في الشارع، تبقى حظوظنا في كسب العيش رهينة بقدرتنا على جلب الانتباه و خلق علاقات اجتماعية، فإما نقصد أحد المارة، أو نستقر في أحد الأماكن وننتظر احتياج أحدهم لمنديل ورقي أو تعاطف البعض الآخر ». تنجح خطة المكفوفين هذه والتي تعتمد أساسا على نظرة الناس في الأماكن الحيوية ونقاط العبور والشوارع والأزقة المكتظة. إلا أن هذه الأماكن التي تعرف إقبال الناس عليها، غالبا ما تخلق نوعا من المنافسة لشغلها : فهي مناطق تجارية بامتياز، يجتمع فيها مختلف الباعة المتجولين، لتنشأ بذلك نزاعات من أجل ضمان مكان للاسترزاق. ويختلف الباعة المتجولون في تعاملهم مع المكفوفين من شخص لآخر، فهناك من يتعاطف معهم و هناك أيضا من يكن لهم العداء. و في بعض الأحيان يتم طردهم أو سرقة سلعهم.

يواجه المكفوفون الذين يمارسون أنشطة تجارية عدة مشاكل، منها الدخول في نزاعات للحصول على مكان بل وأيضا في مفاوضات مع رجال السلطة. فحين تأتي الشرطة لمراقبته واستجوابه حول سبب خروجه يفسر

Crédit : Yassine Toumi

لهم: « إذا لم أخرج للعمل، فسأموت جوعا؛ وما كنت لأخرج لو كنت أملك بديلا. هذا ما أقوله لهم» ثم يضيف «الشرطة تتفهم وتتعاطف مع وضعنا، بل ونحس بالتضامن الضمني بيننا وبين رجال الشرطة». يكمل حديثه متقبلا

ما يقع «رغم تفهم رجال الشرطة لوضعنا إلا أنه يبقى من واجبهم تطبيق القانون لحمايتنا من (فيروس كورونا)، فهم الآن بين المطرقة والسندان».

يصرح حسين و هو مستاء من استهتار المؤسسات بوضعهم: " أولئك الذين اتخذوا قرار الحجر الصحي لم يفكروا فينا قط. « فإن كان عليهم اتخاذ تدابير لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، "فنحن أول من يحتاج للمساعدة، وهم يعرفون جيدا الظروف التي نعيش فيها » ويأمل

« أن ينسى المسؤولون أي ضغينة اتجاههم وأن يمدوهم بالمساعدة، فالوضع كارثي، و في آخر المطاف نحن مغاربة ».

شكلت حالة الطوارئ الصحية كابوسا بالنسبة لمجموعة من الأفراد الذين يعتمدون على الشارع لتوفير دخلهم، ومع ذلك فقد نجح البعض في تخطيها. حيث استبدل عزيز بائع الخضر، عربته بدراجة ثلاثية العجلات للتنقل في جميع أنحاء مدينة مراكش. فقد فضل التنقل لضمان رزقه عوض القعود في مكانه المعتاد بالسوق و الذي قلصت السلطات عدد التجار العاملين فيه تفاديا للاكتظاظ.

ويذكر عزيز أن « قائد المقاطعة قد منعهم من دخول السوق كما أمرنا بالبقاء في منازلنا» و حين سألناه كيف سنعيش، أكد لنا أننا سنتوصل بالمساعدات. هذا ولا يمكن لعزيز الحصول إلا على 1000 درهم، لأن أسرته مكونة فقط من أربع أفراد ليضيف مستنكرا « هذا لا يغطي حتى نفقات الأكل ».

مع فرض حالة الطوارئ الصحية أغلقت العديد من المحلات أبوابها (محلات بيع الأجهزة المنزلية والأثاث...) فوجد صاحب الدراجة نفسه دون عمل مما اضطره للاستعانة بأحد الأقارب ليطوفوا بين أحياء مراكش الراقية، حيث أغلقت جميع المحلات التي كانت تمدها بالسلع في الوقت الذي يبعد أقرب سوق عنها بعدة كيلومترات. ويؤكد عزيز « أن هناك طلب » لكن « كان علينا تغيير وملاءمة عرضنا لطلبات الزبائن؛ فهنا، لا يكتفي الناس بالبطاطس والبصل والطماطم والجزر بل يسألون أيضا عن الأفوكادو و الفطر الطازج » والتي يحاول جلبها إذا ما كانت متوفرة بسوق الجملة، و إلا، فهو يحصل عليها « في أحد الأسواق الممتازة وسط المدينة بالأثمنة المتعارف عليها » ليبيعها بسعر أكثر « ليتمكن من تغطية مصاريف النقل وتوفير هامش من الربح الذي يؤكد أنه هامش صغير جدا».

رغم التنظيم الجيد لبعض الحرف الأخرى المحسوبة ضمن القطاع غير المهيكل، إلا أنها تعاني هي الأخرى من مخلفات منع ومحدودية التنقل بل وأيضا من إمكانية إصابة ممتهنيها، حيث يفيد عزيز وهو سائق سيارة أجرة صغيرة ومنخرط في الكونفدرالية العامة للشغل: « لقد فقدنا اثنين من زملائنا بسبب فيروس كورونا » فيما يضيف « بالنسبة لزملائنا المصابين، تعافى البعض منهم، بينما لا يزال البعض الآخر يتماثل للشفاء ». مؤكدا من جهة أخرى أن « الخطر لا يزال قائما رغم لبس الأقنعة و تعقيم اليدين والسيارة » « فإننا في الصفوف الأمامية ،لأننا في اتصال دائم مع الزبائن».

يعد مجموع أسطول سيارات الأجرة بالمغرب ما يناهز أكثر من 300.000 سيارة. وبسبب عدم تحيين الأرقام المتعلقة بالرخص المهنية للقيادة، لازالت المعطيات المؤكدة سنة 2011 تصرح ب 68.337 سائق سيارة أجرة على صعيد التراب الوطني. ويدفع سائق سيارة الأجرة لصاحب المأذونية أجرا يوميا يتراوح بين 100 و 500 درهم. وغالبا ما يتناوب سائقان على قيادتها ليلا ونهارا ولا يتبقى لهم سوى قسط صغير من الربح. هذا وقد سبق التنديد بتجارة المأذونيات التي تعد من أعمق بؤر الريع بالمغرب، حيث لا يستفيد منها إلا شرذمة من الأشخاص الذين لا يمارسون في القطاع.

أدى الانخفاض المهول الذي شهدته حركة السير بعد فرض حالة الطوارئ بالمغرب، إلى تفاقم أوضاع سائقي سيارات الأجرة حيث يؤكد عزيز أن « الأغلبية متوقفة عن العمل » كما يذكر أنه « ليس لهم دخل قار، فدخلهم يعتمد على عملهم اليومي».

هذا ويؤكد نفس المصدر أن عددا من سائقي سيارات الأجرة لم يستفد من دعم الحكومة المخصص للناشطين بالقطاع غير المهيكل. ويضيف أن « هذا العدد هذا الكبير مهدد بالتشرد إن لم يدفع إيجار السكن ». فيما يؤكد متأسفا « أن السائقين قد أصيبوا بخيبة أمل حيث تم توزيع المساعدات بطريقة غير عادلة، كما أنهم لا يستفيدون من تغطية صحية ووضعيتهم الاجتماعية غير مستقرة » و يأمل أن « تهتم الدولة بهذا القطاع الغارق في الفساد والريع، حيث يتوجب عليها إصلاحه ووضع حد لنظام مأذونيات النقل مع توفير تغطية صحية للسائقين و ضمان كرامتهم».

أشار الباحث في علم الاجتماع والأستاذ المساعد في علم السياسة بالرباط مهدي عليوة أن « المساعدات لن تكفي لإنقاذ شغيلة القطاع غير المهيكل ». كما تتشارك صوريا الكحلاوي نفس الرأي حيث ترى أن « هذه الطبقة قد أكدت للمغاربة أن الشعب فقير حقا » و تعتقد « أننا نميل إلى تجاهل واقع الفقر بالمغرب فيما مكنت قيمة المساعدات المعلن عنها، المغاربة من معرفة مدى فقر الشعب».

بالنسبة لمهدي عليوة الذي يشتغل على القضايا المتعلقة بالاقتصاد غير المهيكل والهجرة، «تحتاج شغيلة القطاع غير المهيكل للتنقل قبل كل شيء» و يعتبر «التباعد الاجتماعي في خضم الظروف الراهنة غير ذي جدوى، فالاقتصاد في بلدنا يعتمد على الاحتكاكات الاجتماعية و

يتعلق الأمر هنا باقتصاد شبكي يمكن الجميع من العيش و يمكن الفقراء من الصمود».

تعتبر شغيلة الاقتصاد غير المهيكل جزءا فعالا في هذا الاقتصاد الذي يعتمد على التنقل؛ « فعند وقف التنقل، تقف عجلة هذا الاقتصاد » لتبدأ معاناة شغيلتها التي تعتمد على التنقل لمزاولة أنشطتها « و يذر هذا الاقتصاد عدة وظائف مباشرة و غير مباشرة . فحين نتكلم عن بيع الخضر على سبيل المثال، غالبا ما ننسى أولئك الذين يقومون بأعمال مختلفة على مختلف المستويات: فهناك من ينقل السلع، وهناك الحمال الذي يفرغ الشاحنات، ثم هناك من يوصل البضائع للأسواق الصغرى و أيضا من ينظم و ينظف السوق».

Crédit : Yassine Toumi

و أعرب أننا «غالبا ما ننسى أن الاقتصاد غير المهيكل ليس باقتصاد حديث، إنما أصبح أكثر تعقيدا مع الحداثة و أكثر حداثة مع العولمة، هذا و تجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتصاد يستمد أصوله بشكل كبير من شكل الاقتصاد المغربي القديم حيث كانت الجماعات جد متشابكة وتعتمد على الأعمال الصغيرة كما كانت تربط علاقات وطيدة مع مختلف الجماعات الأخرى. بالإضافة إلى اعتمادها على التنقل، فقد كنا نعيش في ترحال، ثم حياة البدو و الرعي ثم التجارة عبر الصحراء الكبرى إلخ ». في حين طورت جماعات أخرى « تجارة التهرب، حيث كانت تتهرب من الضرائب ودوريات المخزن. فكان عليها أن تجيد كيف تتملص من قبضتها ».

وجد المغرب نفسه اليوم في وضع حرج، حيث أصبح التنقل مقيدا تقييدا شديدا « فصحيح أن العالم بأكمله معني بالأمر، إلا أن الدول التي تعتمد في اقتصادها على الانتاج و التصنيع و التي لا تعتمد على التنقل سيسهل عليها الخروج من هذه الأزمة ».

رغم تغطية مساعدات الحكومة لعدد كبير من الأسر المعوزة، إلا أنني لا أرى « كيف ستتمكن الحكومة المغربية باقتصادها الحالي من الاستمرار في منح معاشات (هزيلة) لكل هؤلاء الناس؛ فإن لم تعد الحياة لمجراها الطبيعي فليس هناك منفذ، حيث يصعب ايجاد حلول مع هذا الكم الهائل من الأسر، فالقطاع غير المهيكل، قطاع ضخم للغاية ».

يعتقد الباحث السوسيولوجي، الذي ينظر للقضية بنظرة براغماتية أنه « ينبغي رفع حظر التنقل، و ذلك بسبب عدم تحديث الاقتصاد المغربي الذي يعتمد بشكل خاص على القطاع غير المهيكل » كما تشكل هذه الظرفية فرصة لإعادة النظر في مكانة هذا القطاع وأيضا وضعية العاملين فيه. «ثم يضيف مشيرا لبعض المهن التي يصعب تأطيرها تحت الرقابة الإدارية أو أي رقابة تابعة للدولة: » هذه الفكرة ليست بالنيوليبرالية، بل نابعة من منظور براغماتي. فهناك مجموعة من الأنشطة و الأعمال الصغيرة التي يصعب إدماجها والتي ينبغي إيجاد حلول بديلة لها. حيث لم تنجح الدولة رغم محاولاتها، من خلال المشاريع الصغرى التي خصصتها لهذه الطبقة في سبيل إيجاد حلول ناجعة لإدماجها و ربطها بنظام الضمان الاجتماعي.

تأمل صوريا الكحلاوي من جهتها أن ترى «تحرك المجتمع المدني لإعادة ترتيب أولوياته، فقد رأينا كيف أولى محمد السادس منذ بداية حكمه اهتمامه البالغ بالقضايا المتعلقة بالهشاشة؛ حيث حاولت الحكومة احتواء هذه الآفة بكل الوسائل في حين تخلى المجتمع المدني عن القضايا الاجتماعية ليصب اهتمامه على قضايا الحريات العامة ».

Crédit : Yassine Toumi

الحجر الإجباري

يصعب تخيل حياة المهاجر.ون/ات خلال فترة الحجر الصحي. ففي مراكش يعيش كريس (اسم مستعار) المنحدر من احدى دول جنوب الصحراء الناطقة بالإنجليزية، فترة عصيبة. و لأنه يتقن اللغة الإنجليزية جيدا، فقد أتيحت له عدة فرص عمل، و عدة آفاق مهنية، حيث بدأ العمل في إحدى مراكز النداء ب « جر مناسب» حسب أقواله. غير أنه نادرا ما كان يتم دفع راتبه كاملا أو في الوقت المحدد لذلك، و ذلك لأنه موظف غير نظامي أي أنه يعمل دون وثائق رسمية. و في يوم من الأيام طردت لتأخري بساعة واحدة بعد استراحة الغداء بسبب حادث بسيط، تحت ذريعة « التخلي عن العمل ». وبعد هذا الحادث قرر العمل لحسابه الخاص.

إن المنافسة صعبة وضارية في هذا المجال، كما أنه مجال محفوف بالمخاطر « فعليك أن تكون دائم اليقظة و الحذر من الزبائن المحتالين و رجال الشرطة». وعليك خاصة أن تتنقل باستمرار.

شل حظر التنقل غير المرخص من حركة كريس ولم يعد بإمكانه التنقل لجلب حاجياته. حيث يؤكد مستنكرا: «لم يعد بمقدوري التنقل منذ مدة، و هذا شيء صعب بالنسبة لي». فيما يصرح غيوم الذي يقتسم شقة مكتراة مع مجموعة من المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، أنه يتوفر على ما يلزم للعيش و يتوفر على ما يكفي لدفع الإيجار لمدة شهر آخر لكن الأمر ينتهي هنا. « فقد أصبحت أتجنب الخروج لكي لا يتم إيقافي».

لم يتمكن غيوم من الحصول على رخصة التنقل الاستثنائية التي تتكلف السلطات المحلية بتسليمها. و يعيش في حالة قلق دائم خوفا من أن يتم استدعائه من قبل السلطات لترحيله لمدينة أخرى « فقد سبق و أن قاموا بنفس الأمر مع أحد أصدقائي».

عاش العديد من المهاجر.ين/ات هذه المعاناة؛ فبينما كان يتم الحجر على المشردين المغاربة في مراكز إيواء تضمن كرامتهم نوعا ما، كان يتم ترحيل المشرد.ين/ات المهاجر.ون/ات من مدينة لأخرى في مآو مكتظة. وصرحت سارة سوجار المكلفة بحقوق الأجانب بمجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الأجانب **GADEM** أن «السلطات قد قامت بترحيل عدد كبير من المهاجرين إلى المناطق الجنوبية.» وفي بالناظور، تم إيداع أكثر من 200 مهاجر بدون مأوى بمراكز الاحتجاز المغلقة تماما، و التي لا تحترم الشروط الصحية تضيف متأسفة. فيما كان يتم نقل النساء و الأطفال لمراكز بالرباط و الدار البيضاء.

خلق حبس المهاجر.ين/ات المشرد.ين/ات في المآوي المكتظة جوا من التوتر. حيث اندلعت بداية شهر أبريل أعمال شغب بأحد المآوي المخصصة لإيواء للمهاجرين في مدينة العيون، و يؤكد بلاغ صادر عن المديرية العامة للأمن الوطني «تبادل 78 شخص الضرب بأدوات المطبخ، قبل اقتحامهم للباب الخارجي للمركز محاولين الفرار وخرق

تدابير الحجر الصحي». و قد قامت قوات حفظ الأمن بإطلاق الرصاص المطاطي مخلفة بذلك إصابات في صفوف المهاجرين ».

وأضافت سارة سوجار أن المهاجر. ين/ات لم يعانوا فقط من ترحيلهم بل « طردوا من بيوتهم بطريقة غير قانونية لأنهم لم يتمكنوا من دفع واجب الإيجار». و تضيف متأسفة أنه «طالما أراد الملاك التخلص منهم، و شكلت هذه الظرفية الفرصة المناسبة لفعل ذلك».

وجد المهاجر. ون/ات الذين يعتمدون على الشارع للاسترزاق أنفسهم في وضعية مزرية جدا «فمعظم المهاجر. ين/ات يكسبون قوتهم اليومي بفضل أنشطة القطاع غير المهيكل أو عن طريق التسول». ومع فرض الحجر الصحي لم يعد لهم أي دخل. فيما تم حرمان المهاجرين الذين لا يتوفرون على بطاقة الإقامة من وثائق التنقل الاستثنائي. و تضيف سارة أن هذا الأمر مشكل بحد ذاته حيث « سيتعرض للاعتقال إن خرج، وإن لم يخرج فلن يجد مأكلا ».

Crédit : Yassine Toumi

وتشير محاورتنا أن المهاجر. ين/ات بدون وثائق لم يستفيدوا قط من المساعدات الحكومية، لكنهم استفادوا من بعض سلاّت المساعدة التي تقدمها بعض الجمعيات و التي لم تتمكن بدورها من تغطية الكم الهائل من المهاجر.ون/ات. حيث لا تتوفر الجمعيات المشتغلة على قضايا الهجرة إلا على موارد قليلة و محدودة مقارنة باحتياجات المهاجر. ين/ات.

أعرب مهدي عليوة مستغربا أن " الحكومة لم تنطق بكلمة بخصوص المهاجر.ون/ات في الوقت الذي يعيش معظمهم حالة طوارئ إنسانية."

ينقسم المهاجر. ون/ات المتضررون من مخلفات الحجر الصحي إلى ثلاث فئات « فهناك المهاجر.ون/ات الجدد الذين لم تتجاوز مدة إقامتهم السنة و الذين نجدهم غالبا بشمال البلاد حيث يتحينون الفرصة للعبور لأوروبا، كما يمكن أن نجدهم أيضا ببعض الأقاليم الجنوبية. و لا تمتلك هذه الفئة شيئا لأنها لا تربط علاقات مع المغاربة و تفضل العيش في عزلة. حيث تعيش في مجموعات صغيرة بغابات في ضواحي مدينتي الناظور و طنجة؛ وغالبا ما ينتهي بهم المطاف بالاستقرار بمدن مختلفة في المغرب، فالعيش قرب الحدود صعب للغاية زيادة على أنهم مهددون بالترحيل من قبل السلطات المغربية».

ينبه مهدي عليوة إلى أن « هذه الفئة هي الأكثر استعجالا و حاجة للمساعدة » فلم يكن لها مأكل منذ بداية الحجر، و تكتفي بالمساعدات الخيرية لسد حاجياتها، كما أنها تعيش في صمت، فالمغرب بالنسبة لها نقطة عبور لا غير.

يشرح الباحث أن ثان أكثر فئة محتاجة للدعم « تنتمي لنفس الفئة الأولى إلا أنها تمكنت مع الوقت من إيجاد سبل للاستقرار بالمدن. و تعتبر حالتهم مستعجلة لأنهم حديثو العهد بالمغرب فيبقى الاندماج صعبا بالنسبة لهم رغم قضائهم لسنوات بالمغرب. تنشط هذه الفئة وبشكل كبير بجميع أنشطة القطاع غير المهيكل وفي أحيان أخرى تلجأ إلى التسول. وتعتبر حالتهم مستعجلة أيضا لأن دخلهم ضئيل جدا زيادة على أن شهرين من الحجر الصحي تعتبر مدة طويلة بالنسبة لهم ».

انخرطت هذه الفئة من المهاجر. ين/ات في مسار الإدماج الكلاسيكي هذا، رغم كل الصعوبات المرتبطة بالعنصرية ضد السود بالمغرب، و بالوظائف الصغيرة المتاحة لهم. هذا و لم يتخل بعضهم عن فكرة الهجرة لأوروبا، بينما استقر البعض الآخر بالمغرب على أمل الالتحاق بالقارة العجوز في يوم ما.

تتكون الفئة الأولى و الثانية من مهاجر. ين/ات بدون وثائق، بينما تتكون الفئة الثالثة من مهاجرين قضوا سنوات عديدة بالمغرب، و تمت تسوية وضعية معظمهم خلال حملات 2014 و 2016 .

لتسوية الوضعية القانونية ينبغي على المهاجر. ة أن ت/يدلي بما يثبت عمله لمدة سنتين أو ما

يثبت إقامته لمدة خمس سنوات. و يوضح مهدي عليوة أن البعض منهم قد استقر بالمغرب منذ أزيد من عشر سنوات، و نتحدث هنا عن أناس تمكنوا من فرض أنفسهم في سوق الشغل فرغم أنهم كانوا ينوون العبور لأوروبا عند وصولهم سنة 2000 إلا أنهم قرروا في نهاية المطاف الاستقرار بالمغرب.

عاشت هذه الفئة الثالثة في ظروف أفضل نسبيا خلال الشهر الأول من الحجر الصحي، غير أن فترة هذا الأخير التي تجاوزت الشهر جعلت الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لهم، فهم يتقاسمون نفس المعاناة التي تعيشها الطبقة الهشة المحلية؛ فرغم انخراط بعضهم في نظام راميد أو بصندوق الضمان الاجتماعي، إلا أنهم يجدون صعوبة في الحصول على المساعدات الحكومية. حيث انتهت بداية سنة 2020 مدة صلاحية البطاقات المسلمة في حملات 2014 و 2016 و التي لم يتم تجديدها.

يؤكد باحث علم الاجتماع أن: « الأمر متعلق بثلاث فئات من المهاجر.ون/ات متفاوتة من حيث الهشاشة و من حيث درجة اندماجها».

يدعو مهدي عليوة و مجموعة مناهضة العنصرية ومرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم **GADEM** للوقف المؤقت للقانون عدد 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية و الهجرة والهجرة غير الشرعية. «على الدولة أن تعتبر بشكل من الأشكال أي أجنبي وكأنه في وضعية قانونية على الأقل حتى تمر فترة الحجر. ولا يجب مطالبتهم بأي تصريح إقامة و الاكتفاء بأي وثيقة تثبت الهوية ». خاصة وأن العديد من أعوان السلطة قد رفضوا تسليم تصاريح التنقل الاستثنائية لأشخاص في وضعية قانونية و الذين انتهت مدة صلاحية بطاقة إقامتهم. فيما رفضت الأبناك ووكالات تحويل الأموال القيام بعمليات التحويل للأشخاص الذين انتهت مدة صلاحية بطائقهم.

كما يناضل عليوة أيضا من أجل إدراجهم ضمن المستفيدين من من مساعدات الدولة ،حيث يؤكد أن « هناك بعض الأشخاص الذين لا يتغذون إلا على وجبتين كل ثلاث أيام؛ إنهم يموتون جوعا، هذا أمر مأساوي». يحس هؤلاء الأشخاص بنوع من الإهمال. و كأن أوضاعهم لم تسو قط « يضيف الباحث مستنكرا » أنه ينبغي إنقاذ الناس من الجوع. حيث يبلغ عدد الأشخاص في حالة مستعجلة حوالي 20.000 شخص. فلا بأس إن قمنا بصرف 800 درهم لهؤلاء 20.000 شخص، فهذا لن يؤثر على الصندوق (المخصص لجائحة كورونا)».

في غياب المساعدات الحكومية، يعيش المهاجر. ون/ات المعدمون/ات بفضل الأعمال الخيرية الخاصة و تآزر المحسنين، حيث يؤكد رئيس جمعية كيريكو المتعددة الثقافات، منتغا ديوب و المنسق بالهلال الأحمر الدولي والذي يدير أيضا أحد مراكز الحضانة بالرباط، أن «الجميع يعاني من هذه الأوضاع الصعبة، فالأمر سيان بالنسبة

للمغاربة والأجانب. إلا أن وضعية المهاجر.ين/ات الذين يسترزقون في الشارع هي الأكثر صعوبة.»

توزع جمعية كيريكو، سلاّت للمؤن الغذائية لمساعدة الفئات الهشة على تجاوز هذه المرحلة. حيث أفاد منتغا ديوب أن شهادات المستفيدين قد عبرت عن تضامن أسر الأحياء الشعبية معهم. كما أضاف أن «هناك بعض المؤجرين الذين أصروا على التوصل بمستحقات الإيجار، فيما تفهم البعض الآخر وضعية المكترين وقبلوا الانتظار إلى حين انتهاء الحجر الصحي». «كما بين وباء كوفيد عن روح المغاربة الوطنية كما وطد علاقات التضامن بين المهاجر.ين/ات و المغاربة».

نأمل أن تدوم صور التضامن التي برزت خلال فترة الطوارئ الصحية حتى بعد الحجر الصحي و يضيف منتغا ديوب « علينا الحفاظ على هذا التعايش و التضامن».

عنف خفي

سرعان ما أصبح الحجر الصحي جحيما خانقا، خاصة إن كان المرء محبوسا مع جلاده. فمنذ بداية الحجر، عبر الفاعلون الجمعويون عن قلقهم إزاء ارتفاع حالات العنف المنزلي والأسري. وحسب المندوبية السامية للتخطيط التي قامت سنة 2019 بدراسة وطنية متعلقة بالعنف ضد النساء، تشكل البيوت الأسرية بؤرة للممارسات العنيفة بمعدل انتشار 52% أي ما يناهز 6.1 مليون امرأة ضحية للعنف.

فيما عبرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن قلقها في مذكرة، متعلقة بأثر الوباء على وضعية النساء و الفتيات بالمغرب مؤكدة أن البيوت التي تعاني من مشاكل العنف هي الأكثر عرضة لممارسة العنف والعنف الجنسي خلال فترة الحجر الصحي. يمكن أن يكون لوباء كوفيد – 19 تأثير مباشر على هذا الأمر حيث سبق لأبحاث سابقة أن بينت مدى تأثير وبائي زيكا و إيبولا على ارتفاع معدلات العنف الأسري.

وذكرت المنظمة الأممية بيانات أولية واردة من الصين و"التي تفترض أن يكون وباء كوفيد – 19 السبب وراء ارتفاع معدلات العنف المنزلي،

وتشير إلى مضاعفة الحالات المبلغ عنها لدى الشرطة المحلية ثلاثة أضعاف مقارنة مع معدل نفس الفترة بالسنة الفارطة."

غابت ممارسات العنف عن الشارع لتجتاح البيوت الأسرية حيث يصعب ضبطها. تصرح عائشة ديل بيرو عن ائتلاف "ماساكتاش" : "خلال الحجر الصحي، تمضي النساء ضحايا العنف كل وقتهن مع جلاديهن، الشيء الذي يفسر ارتفاع معدلات العنف الناتج عن الفقر والتوترات المرتبطة بالضغوطات الاقتصادية والصحية التي تعيشها الأسر خلال هذه الفترة." كما تشير أنه "يصعب على النساء ضحايا العنف الخروج إلى الأماكن العامة أو التنقل إلى بيوت أهاليهن وذلك نظرا لعدم حصولهن على رخص التنقل الاستثنائي التي يحتفظ بها الزوج بحكم أنه يعتبر رب الأسرة." وتضيف منبهة أن النساء يتعرضن لانتهاك حقوقهن، وزيادة على كل أشكال العنف الذي يتعرضن له، لا تملك هؤلاء النساء خيارا آخرا ، هذا دون الحديث عن المآسي التي تعيشها المرأة إذا ما حاولت الاتصال بأحد مراكز الاستماع أو رقم مخصص للنساء في نفس الوضعية".

انخفضت نسبة الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد النساء بمعدل يقل عشر مرات عن المعدل الشهري، وطالبت وزارة العدل النيابة العامة بالمزيد من اليقظة، فيما تم إطلاق مجموعة من خدمات الاستماع والأرقام الخضر وآليات لتقديم الشكاوى تحت متابعة منظمة الأمم المتحدة للنساء. فيما أطلق الاتحاد الوطني لنساء المغرب يناير الماضي حملة « كلنا معك» التي اشتغلت طيلة فترة الحجر الصحي بالاعتماد على شبكة وطنية للاستماع والتتبع النفسي وآليات قضائية بشراكة مع النيابة العامة و المديرية العامة للأمن الوطني و الدرك الملكي. ومن جهة أخرى، اتخذت بعض جمعيات الدفاع عن حقوق النساء تدابير مماثلة؛ نذكر منها على سبيل المثال: فيدرالية رابطة حقوق النساء و اتحاد العمل النسائي و الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء؛ التي خصصت أرقاما لمرافقة وإرشاد ودعم النساء ضحايا العنف.

تقول عائشة ديل بيرو أن: «ارتفاع نسب احتمال التعرض للعنف قد إجتاح عدة دول بالعالم ممن يمكنها وضع إحصائيات لهذه الظاهرة، خلافا للمغرب حيث لا يمكننا الحصول على معطيات تثبت هذا الارتفاع باستثناء الأرقام المتعلقة بالشكاوى المسجلة لدى مصالح الشرطة".

أطلق ائتلاف « ماساكتاش » منصة خاصة بتسجيل شهادات النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي. إلا أنها « لم تتوصل لحد الساعة بأي شهادة»، عكس الحملات السابقة المتعلقة بالاعتداءات الجنسية و التي لاقت تفاعلا كبيرا و توصلت بالعديد من الشهادات. وتضيف محاورتنا « هل يعني هذا أن النساء لم يتعرضن للتعنيف خلال فترة الحجر الصحي؟ لا يمكننا الاكتفاء بهذا الاستنتاج البسيط و ينبغي على المواطنين وفعاليات المجتمع المدني والحكومة تحري هذا الأمر الغامض.»

في غياب أرقام ومعطيات مضبوطة، تبقى التصورات المرتبطة بالتجارب الشخصية لكل شخص. فحسب استطلاع قام به ائتلاف

«ماساكتاش» على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، يعتقد 70% من مجموع المستجوبين أن ممارسات العنف ضد المرأة قد ارتفعت خلال فترة الحجر الصحي، و45% منهم يعتقدون أن الحجر الصحي لم يسهم في تقاسم الأعمال المنزلية بين الرجل والمرأة، فيما يظن 45% أن الحجر لم يسهم أيضا في تقسيم المسؤوليات المتعلقة بالأطفال بين الرجل والمرأة، بينما يعتبر أزيد من 84% قضية العنف ضد النساء، قضية أولوية رغم هذه الأزمة الصحية. هذا و يؤكد حوالي 58% على ضرورة التصريح بالأرقام المتعلقة بوباء كوفيد – 19 على أساس الجنس.

فبالنسبة للناشطة النسوية: « يبين هذا الاستقصاء الذي مازال جاريا أن الخلاف لايزال قائما حول بعض القضايا الأساسية كحقوق المرأة، وذلك حتى عند الفئات المتجانسة. وتمكننا هذه الردود المتباينة من بلوغ إحدى الأهداف الأساسية لهذا الاستقصاء والمتمثلة في إبراز التدابير اللازمة التي ينبغي على المجتمع المدني والحكومة اتخاذها كخطوة توعوية لمناهضة العنف ضد النساء».

و تأمل عائشة ديل ييرو أن « تستغل الدولة هذه الظرفية من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في كل التدابير التي تتخذها إن لم تكن الأرقام مقسمة على أساس النوع، فلا يمكن أن نطلب من الحكومة أجوبة خاصة بالنساء خلال هذه الأزمة الصحية».

فيما يخص مكافحة العنف ضد المرأة؛ يوصي ائتلاف «ماساكتاش» بفرض تدابير جزائية متعلقة بالعنف ضد النساء ووضع تدابير أكثر شمولية من أجل التوعية والوقاية من هذه الانتهاكات. حيث ينبغي أولا التمعن في المعنى الذي نعطيه لكلمة «عنف»، فحين نتناول موضوع العنف ضد النساء فنحن نفكر مباشرة في العنف الجسدي الممارس عليهن من قبل أزواجهن. و تتطلع الأسئلة الموجهة في الاستطلاع للدفع بالقضية إلى أبعد مدى لإبراز جميع أشكال العنف كالتحرش المعنوي الذي تتعرض له النساء والإجهاد الذهني الناتج عن الأعباء التي تقع على عاتقهن و التي يقمن بها بشكل دائم خلال فترة الحجر الصحي." إنها الفرصة المناسبة لتوطيد الشراكة بين جميع فعاليات المجتمع المدني وكسب ثقة هذه الفئة من أجل تدبير هذه الأزمة تدبيرا فعالا.

Crédit : Yassine Toumi

خاتمة :

أدى تمديد حالة الطوارئ الصحية لعشرين يوما إضافيا إلى تدهور وضعية الفئات المتضررة من تدابير الحجر الصحي. حيث سيبقى الناس غير المرخص لهم بالخروج محرومين من مورد رزقهم، بينما تبقى الشغيلة التي واصلت أعمالها معرضة لخطر الإصابة وتعيش نفس الأوضاع المزرية. والأمر سيان بالنسبة لضحايا العنف المنزلي اللواتي يتعرضن في صمت لمختلف أشكال العنف.

إن صور الهشاشة المشار إليها ليست وليدة الحجر الصحي فقط و إنما مرتبطة بسياق صحي وسياسي واقتصادي واجتماعي. هذا وقد أغفل الرأي العام عن المشاكل القائمة (كالعنف ضد النساء و العنصرية...) وذلك لاهتمامه بالأوضاع السوسيواقتصادية المتردية وأوضاع الفئات الاجتماعية الهشة و كذلك بسبب تدابير التباعد المفروضة؛ مما فاقم وضعية الفئات الضعيفة.

في غياب تدابير تستهدف بشكل خاص هذه الفئات المستضعفة، لا يمكن لهذه الشريحة إلا التسلح بالصبر ومحاولة الادخار من أجل الصمود في وجه هذه الأزمة والتعايش مع الوضعية الكارثية التي ستنجم عنها والتي يتحتم عليهم مواجهتها.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

عن الدراسة:

الكاتب: رضا زيرك

الناشر: مؤسسة هاينريش بول

تنسيق: لبنى اليوسفي

ترجمة: ريم نزهي

تاريخ الإصدار: ماي 2020

تصميم و طباعة: GraphoPub

صور: ياسين تومي

صادر عن مؤسسة هاينريش بول الرباط – المغرب، 2020 .

يمكن نشر و توزيع و تقديم نسخة من هذا العمل باستخدام جميع الوسائل و الصيغ المتاحة شريطة:
الإشارة للعمل مع إدراج رابطه الإلكتروني والإشارة لكل التغييرات الطارئة.
يمنع استعماله في أي نشاط تجاري ولا يسمح ببيع أي جزء من هذا العمل.
يمنع توزيع أي نسخة معدلة من هذا العمل.
مؤسسة هاينريش بول غير مسؤولة عن استعمال هذا التقرير من قبل الغير.

Heinrich Boll Stiftung Rabat - Maroc
The Green Political Foundation

17 Rue Tiddas, 10010 Rabat, Maroc
05 37 20 20 93/94 ma-info@ma.boell.org ma.boell.org